

أثر مؤشرات كفاية رأس المال الممتلك على المخاطر الائتمانية في المصارف الليبية

دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني

إعداد

- د. مولود رمضان ابوخريص - أستاذ مشارك - كلية المحاسبة الرجبان - جامعة الزنتان
د. فتحي جماعة الزغداني - أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر مؤشرات كفاية رأس المال الممتلك على المخاطر الائتمانية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني خلال الفترة (2008 - 2017)، من خلال تحليل البيانات المالية لمغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في (نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر، نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض) والمتغير التابع المتمثل في (المخاطر الائتمانية)، وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) تحقيقاً لأهداف الدراسة، حيث كانت اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات كفاية رأس المال الممتلك على المخاطر الائتمانية، أن هذه المؤشرات تفسر 89.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية)

الكلمات المفتاحية (كفاية رأس المال - مخاطر الائتمان - الأصول الخطرة)

مقدمة:

نتيجة لتعدد الوظائف التي تقوم بها المصارف، ونتيجة للتغيرات الاقتصادية المتسارعة والتوجه إلى اقتصاديات السوق المفتوح، وضعف الأنظمة والقوانين والتشريعات المتخصصة بالأعمال المصرفية، وعدم قدرة بعض المصارف على مواكبة التطور التكنولوجي والتفني المتسارع، ونتيجة لضعف بعض الكوادر المصرفية وعدم تأهيلها بشكل مناسب، وكذلك تعرض المصارف لعمليات النصب والاحتيال الدولية المتطورة مثل عمليات غسيل الأموال. كل هذه العوامل جعلت المصارف عرضة لمجموعة من المخاطر المصرفية مثل المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والمخاطر التشغيلية والتي قد تؤثر إلى حد ما على أداء المصارف وتحقيقها لأهدافها وفي مقدمتها

هدف تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار أو ما يعرف بهدف الربحية، ولذلك فمن المهم للمصارف أن تتغلب على مشكلة تقدير هذه المخاطر والحد من تأثيرها، وهذا يتطلب إدارة أموالها بشكل كفؤ وفعال وفي مقدمتها إدارة رأس المال الممتلك لما يمثله من حماية للمودعين ضد هذه المخاطر.

وبناءً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة أثر مؤشرات كفاية رأس المال الممتلك على المخاطر الائتمانية.

مشكلة الدراسة:

بعد رأس المال الممتلك من العناصر الأساسية والمهمة التي يعتمد عليها المصرف التجاري في زيادة ثقة السلطات الرقابية بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف غير الاعتيادية وتحقيق الأمان للمودعين، خاصة وأن المصارف التجارية أكثر أنواع منشآت الأعمال تعرضاً للمخاطر، بمعنى أن أي انخفاض في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد لأموال المودعين.

وعملياً يجب أن يكون رأس المال الممتلك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاجها المصرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها، وأن يساعد المصرف في استمرار البقاء كما أن رأس المال الممتلك وثيق الارتباط بالمخاطر التي يتحملها المصرف فكلما زادت الحاجة لتدعيم رأسماله، وأمام المصرف التجاري الذي يواجه زيادة في المخاطرة حلان رئيسيان: الأول زيادة رأسماله الممتلك والثاني في توظيف جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة.

واستناداً على ما سبق ظهرت مشكلة الدراسة التي تسعى إلى تحديد دور رأس المال الممتلك في التخفيف من هذه المخاطر وبشكل خاص المخاطر الائتمانية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه وهو:

- هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات رأس المال الممتلك على المخاطر الائتمانية؟

أهمية الدراسة

يرى الباحثان أن أهمية الدراسة تأتي من عدة جوانب وكما يلي:

1. أهمية موضوع إدارة رأس المال الممتلك في المصارف التجارية ودوره في استيعاب المخاطر

المصرفية.

2. تتناول موضوعاً حيوياً وهو العلاقة بين مؤشرات رأس المال الممتلك والمخاطر الائتمانية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف مفهوم رأس المال الممتلك ومكوناته وأهميته بالنسبة للعملاء وإدارة المصرف، وكذلك المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصرف وبشكل خاص فإن هدف الدراسة هو تحديد ما إذا كان هناك تأثير لمؤشرات رأس المال الممتلك (نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك الى إجمالي القروض) في المخاطر الائتمانية.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التي تتناول العلاقة مؤشرات رأس المال الممتلك والمخاطر الائتمانية، حيث سيتم اختبار العلاقة بين نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك الى القروض. والمخاطر الائتمانية وقد تم صياغة فرضيات الدراسة في فرضية رئيسية واحدة منبثقة عنها عدد من الفرضيات الفرعية وكما يلي:

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات رأس المال الممتلك مجتمعة (نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك الى إجمالي القروض) والمخاطر الائتمانية

ومن هذه الفرضية يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات والمخاطر الائتمانية

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة

والمخاطر الائتمانية

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة رأس الممتلك الى اجمالي الودائع والمخاطر الائتمانية

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة رأس الممتلك الى اجمالي القروض والمخاطر الائتمانية

منهجية الدراسة:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الليبية، كما تتكون عينة الدراسة من مصرفيا الجمهورية والتجاري الوطني.

ثانياً: أساليب جمع البيانات:

لأغراض إتمام هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المصادر التالية للحصول على البيانات اللازمة لها:

- التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الليبية.
- التقارير والنشرات الصادرة عن البنك المركزي الليبي.

ثالثاً: النماذج الأساسية للدراسة:

لاختبار الفرضية الأساسية سيتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (multiple regression) لأنه مناسب لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات السابقة اعتمدت في تحليلها على استخدام هذا النموذج.

$$Y_i = \alpha_0 + b_1X1_i + b_2X2_i + b_3X3_i + b_4X4_i + e_i$$

Y: متغير تابع يمثل المخاطر الائتمانية

1X: متغير مستقل يمثل نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات

2X: متغير مستقل يمثل نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات ذات المخاطر

3X: متغير مستقل يمثل نسبة رأس الممتلك الى مجموع الودائع

4X: متغير مستقل يمثل نسبة رأس الممتلك الى مجموع القروض

أما α فتمثل المقطع الثابت

b_1 إلى b_4 فهي معاملات الانحدار، وهي تمثل ميل الخط المستقيم

الجانب النظري

أولاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة (العبيدي، 2011)، بعنوان "أثر التغير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف. هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك المصرفي على ربحية المصارف التجارية بالتطبيق على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، واستخدم الباحث خمس مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة رأس المال الممتلك في المصرف وهي (نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر، نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك الى القروض، ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات) وتم التعبير عن ربحية المصرف من خلال العائد على الأصول، وقد أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود تأثير لمعظم مؤشرات كفاية رأس المال على ربحية المصرف.

2. دراسة (هادي، 2018)، بعنوان أثر حجم رأس المال الممتلك في أسعار الأسهم. سعت هذه الدراسة الى توضيح أثر حجم رأس المال الممتلك في أسعار الأسهم. نسبة رأس الممتلك الى مجموع الموجودات، واستخدمت الدراسة النسب التالية للتعبير عن رأس المال الممتلك (نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك الى القروض، ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات المالية) وتوصلت الدراسة الى وجود أضرار بمصلحة المساهمين على عكس المودعين في حالة زيادة نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات، لأن هذه الزيادة سوف تؤدي الى انخفاض معدل العائد على رأس المال الممتلك، في حين زيادة نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع تعكس صورة إيجابية للمودعين.

3. دراسة (سعيد ومحمد، 2008)، بعنوان "أثر رأس المال الممتلك في المخاطر المصرفية" دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مؤشرات رأس المال ومؤشرات المخاطر المصرفية لمصرفي الأردنّي الكويتي والراجحي للاستثمار خلال الفترة (2003 – 2006) لتوضيح أثر مؤشرات رأس المال الممتلك على المخاطر المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبتين فقط من نسب رأس المال الممتلك الأربعة كان لها تأثير إيجابي على المخاطر المصرفية في مصرف الراجحي، بينما لا يوجد أي تأثير معنوي لهذه النسب في المصرف الأردنّي الكويتي بالرغم من تكافؤ المصرفين في نسب كفاية رأس المال مع ارتفاع واضح في نسب المخاطرة بشكل عام لمصرف الراجحي قياساً بمصرف الأردنّي الكويتي.

ثانياً: رأس المال الممتلك

يعرف رأس المال الممتلك على أنه صافي موجودات المصرف والتي تضم الاستثمارات الأصلية فضلاً عن المكاسب والأرباح، كما يعرف على أنه الأموال التي يساهم بها مالكي المصرف، وتتضمن الأسهم والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، أي أن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع (الأسهم العادية والممتازة) والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. (سعيد ومحمد، 2008، 277). أي أن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

وظائف رأس المال الممتلك

يقوم رأس المال الممتلك بوظيفة هامة جداً وهي حماية أموال المودعين وتأمينها تجاه الخسائر التي قد تتعرض لها بسبب الانخفاض في قيمة بنداً أو عنصراً من عناصر الموجودات دون وجود مخصص لمعالجة هذا الانخفاض، لذلك ومن خلال هذه الوظيفة الهامة تنطلق عدة وظائف أخرى لا تقل أهمية عن الوظيفة الرئيسية السابقة، وهذه الوظائف هي (هادي، 2018، 248)

1. حماية أموال المودعين: تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف لحماية أموال المودعين من أي خسارة متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف.
2. الوظائف التشغيلية: يوفر رأس المال الأموال اللازمة التي يحتاجها المصرف للحصول على رخصة التنظيم وتشغيلها قبل الحصول على الأموال من مصادر أخرى حيث يصعب على المصرف في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإن لرأس المال دوراً أساسياً

في تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

3. تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف: لا تمويل هذه البنود بواسطة الودائع وإنما يتم تمويلها من رأس المال المدفوع لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية المصرف.

4. تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري: يعد رأس المال كل ما يمتلكه المصرف عند بداية التأسيس عن طريق رأس المال المدفوع والتي تكون بنوعين إما أصول ثابتة أو نقدية يمكن عن طريقه القيام بالنشاط المصرفي. مكونات رأس المال الممتلك

ويطلق عليه أيضاً حقوق المساهمين أو اختصاراً حق الملكية، ويتكون في المصرف التجاري من ثلاث مكونات رئيسية وهي (العلي، 2013، 74-78)

1. رأس المال المدفوع: ويقصد به قيمة السهم العادية المدفوعة وتحسب بالقيمة الدفترية، ويؤدي وظيفتين الأولى كدرع واقٍ للمودعين ضد مخاطر انخفاض قيمة الموجودات وتعرض المصرف للخسائر، والثانية يعتبر مصدراً لتمويل استثمارات المصرف. ويخضع رأس مال المصرف التجاري لتشريعات المصرف المركزي الرامية لحماية أموال المودعين من خلال حث المصرف على زيادة رأس ماله بقدر معين.

2. الاحتياطيات: وهي على نوعين

- احتياطي قانوني اجباري: ويمثل ما يقتطعه المصرف من أرباحه الصافية في نهاية كل سنة بموجب تشريعات المصرف المركزي، ويستمر المصرف في اقتطاعها حسب النسبة المحددة إلى أن يصبح رصيدها مساوياً لرأس مال المصرف المدفوع.
- الاحتياطي الاختياري: وهو الاحتياطيات التي لم ينص عليها القانون ولكن بسبب طبيعة المصارف التجارية وحساسيتها للعوامل الداخلية والخارجية فإن المصرف يحدد نسبة الاحتياطي الاختياري لمواجهة الأزمات والطوارئ.

3. الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارد المصرف وتمويل خطط النمو والتوسع والمنافسة، ويتابع المودعون مبالغ الأرباح المحتجزة باعتبارها أحد الضمانات على أموالهم المودعة بالمصرف.

مصادر زيادة رأس المال الممتلك

يعتبر رأس المال الممتلك من العناصر الأساسية والمهمة التي يعتمد عليها المصرف التجاري في تحقيق الأمان للمودعين وزيادة ثقة السلطات الرقابية بقدرته على الوفاء بالتزاماته في الظروف غير الاعتيادية، خاصة وأن المصارف التجارية أكثر منشآت الأعمال تعرضاً للمخاطر، بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد لأموال المودعين، لذلك تسعى المصارف التجارية إلى زيادة رأسمالها، وهناك عدة أساليب لتحقيق ذلك من أهمها ما يلي: (سعيد ومحمد، 279)

1. زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة: ويتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء أم تعرض للاكتتاب العام وفي الوقت الذي يمكن هذا الأسلوب المصارف من الحصول على موارد مالية جديدة إلا أن هناك بعض الانتقادات عليه:

- قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة هو أقل من الفوائد الحالية.
- يترتب على اعتماد هذا الأسلوب تحمل تكاليف إصدار للأسهم الجديدة وكذلك تحمل تكاليف تسويقية وبعض المصاريف الإدارية.
- قد يؤدي إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدماء لحق الرقابة والإدارة خاصة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.

2. زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح: يعتبر هذا المصدر أقل كلفة مقارنة بإصدار أسهم جديدة، ومن الضروري توظيف مبلغ الأرباح المحتجزة بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة. وعلى الرغم من مجموعة المزايا التي يحققها هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة له وهي:

- يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية، حيث غالباً ما يكون حجم الأرباح المحتجزة ضئيلاً في السنة الواحدة.
- عدم ملائمة هذا الأسلوب لصغار المالكين الذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية.

- قد تتولد آثار عكسية على القيمة الاسمية للأسهم أي أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح.

ثالثاً: المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب، بالرغم من اختلاف حجم الائتمان والغرض الممنوح من أجله وسعر الفائدة وتاريخ استحقاقه والضمان المطلوب من أبرز المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتنشأ بسبب عدم مقدرة المصرف على استرجاع حقوقه سواء أصل القرض أو فوائده في تاريخ استحقاقهما. (دلية، 2015، 42-43) وتعرض المصرف للمخاطر الائتمانية بمستويات عالية يعرض المصرف إلى مشاكل مالية تنعكس على ثروة حملة الأسهم وهو ما لا ترغبه إدارة المصرف إطلاقاً.

مصادر المخاطر الائتمانية

- تشير الأدبيات أن هناك مصدرين أساسيين للمخاطر الائتمانية:
- المصدر الأول: وهي مخاطر خاصة بالمقترض، وتنشأ من عوامل خاصة بالمقترض بحيث تضعف قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف ويطلق على هذا النوع من المخاطر بالمخاطرة اللانظامية أو الخاصة بالشركة المقترضة، ويُطلق عليها أيضاً بمخاطرة الطرف الآخر، أي المخاطرة الناتجة من عدم قدرة الطرف الآخر للعقد من الوفاء بالتزاماته القانونية.
- ومن أهم خصائص هذا النوع من المخاطرة أن المصرف التجاري بإمكانه تخفيض هذه المخاطرة أو إلغاؤها كلياً من خلال تنوع محفظة الإقراض وعدم التركيز على فئة واحدة من المقترضين وتوفير قروض قصيرة الأجل (تنوع زمني) وإقراض القطاع العام والحكومي والقطاع الخاص (تنوع ملكية) ومنح القروض الزراعية والصناعية والتجارية (تنوع قطاعي) بالإضافة للتنوع الجغرافي من خلال توزيع محفظة القروض على مساحات جغرافية متنوعة. (العلي، 348)

- المصدر الثاني: وهي المخاطر النظامية التي تؤدي إلى عدم قدرة جميع الشركات العاملة في الاقتصاد الوطني، كالمخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية (تضخم أو انكماش) وما

يترتب عليها من انخفاض أرباح تلك الشركات وبالتالي عدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المصرف، وكذلك المخاطر المتعلقة بانخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الرئيسية.

أقسام المخاطر الائتمانية:

تنقسم المخاطر الائتمانية إلى ما يأتي: (جهاد، 2012، 8)

1. مخاطر إقراضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات.
2. مخاطر ائتمانية محتملة: وهي المخاطر المرتبطة بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات، والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالة.
3. مخاطر المصدر: وينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج تغير في قيمة السند تؤدي إلى الخسارة.
4. مخاطر ما قبل التسويات: وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.
5. مخاطر التسويات: وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نقد التعهد المطلوب منه.
6. مخاطر التحصيل: وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناءً على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

وسائل الحد من المخاطر الائتمانية

إن من أهم الوسائل للحد من المخاطر الائتمانية هي التنوع، سواء على مستوى القروض أو على مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول طرق تنوع مخاطر الائتمان (صالح وفريدة، 2007، 73)

1. تنوع مخاطر الائتمان:
- تُعد فكرة تنوع مخاطر الائتمان أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان وتقوم فكرة التنوع على:
- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي منحت لها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
 - تحليل المحفظة وفق حجم العمل (صغير، كبير)

- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.

2. تنوع محفظة الاستثمار:

إلى جانب تنوع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها الائتمانية، وهو ما يعرف بأسلوب التنوع البسيط، ففئرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفوة بدلالة العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر، فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار

الجانب التحليلي

1- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي المتعدد

لمعرفة أثر مؤشرات كفاية رأس المال الممتلك والمتمثلة في (نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول) (X_1) نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر (X_2)، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع (X_3) ونسبة رأس المال الممتلك إلى القروض (X_4) كمغيرات مستقلة على المخاطر الائتمانية (Y) كمغير تابع تم استخدام برمجيات SPSS وإجراء الاختبارات القبلية التالية:-

1- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) للتوزيع الطبيعي

لمعرفة ما إذا كانت المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شايرو ويلك (Shapiro-Wilk) نظراً لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) حيث كانت

الفرضية الصفرية: المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) يتبع التوزيع الطبيعي

مقابل الفرضية البديلة: المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) لا يتبع التوزيع الطبيعي

جدول رقم (1) نتائج اختبار شايرو ويلك على المتغير التابع (المخاطر الائتمانية)

البيان	رمز المتغير	قيمة إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المعنوية المحسوبة
المخاطر الائتمانية	Y	0.961	20	0.574

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.961) بدلالة معنوية محسوبة (0.574) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) يتبع التوزيع الطبيعي

2- اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
لاختبار العلاقة الخطية بين (المخاطر الائتمانية) كمتغير تابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة
تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2)

الفرضية الصفرية: -لا توجد علاقة خطية

مقابل الفرضية البديلة: -توجد علاقة خطية

جدول رقم (2) العلاقة الخطية بين المتغيرات

البیان	قيمة معامل الارتباط بيرسون	مربع معامل الارتباط المعدل	الدلالة المعنوية المحسوبة
X ₁	0.338	0.574	0.014
X ₂	0.207	0.455	0.038
X ₃	0.720	0.849	0.006
X ₄	0.130	0.361	0.040

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن: -

1- قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المخاطر الائتمانية و نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول (0.338) بدلالة معنوية وهي (0.014) أقل من أي مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين المخاطر الائتمانية ونسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول حيث أن 57.4% من التغير في المخاطر الائتمانية يعود إلى التغير في نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول ما لم يتأثر متغير المخاطر الائتمانية إلا بأثر نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول

2- قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المخاطر الائتمانية ونسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر (0.207) بدلالة معنوية (0.038) وهي أقل من أي مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين المخاطر الائتمانية و نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر حيث أن 45.5% من التغير في المخاطر الائتمانية يعود إلى التغير في نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر ما لم يتأثر متغير المخاطر الائتمانية إلا بأثر نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر

3- قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المخاطر الائتمانية و نسبة رأس المال الممتلك إلى أجمالي الودائع (0.720) بدلالة معنوية (0.006) وهي أقل من أي مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين المخاطر الائتمانية و نسبة رأس المال الممتلك إلى أجمالي الودائع حيث أن 84.9 % من التغير في المخاطر الائتمانية يعود إلى التغير في نسبة رأس المال الممتلك إلى أجمالي الودائع ما لم يتأثر متغير المخاطر الائتمانية إلا بأثر نسبة رأس المال الممتلك إلى أجمالي الودائع

4- قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المخاطر الائتمانية ونسبة رأس المال الممتلك إلى القروض (0.130) بدلالة معنوية (0.040) وهي أقل من أي مستوى معنوي معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين المخاطر الائتمانية ونسبة رأس المال الممتلك إلى القروض حيث أن 36.1 % من التغير في المخاطر الائتمانية يعود إلى التغير في نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض ما لم يتأثر متغير المخاطر الائتمانية إلا بأثر نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض.

5- اختبار فرضية عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة تم استخدام طريق فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة كما بالجدول رقم (3)

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط المتغيرات المستقلة

المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄
X ₁	1			
X ₂	.815**	1		
	.000			
X ₃	.957**	.766**	1	
	.000	.000		
X ₄	.537*	.574**	.653**	1
	.015	.008	.002	

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين (0.574 و 0.957) فهذا يدل

على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

2- نموذج الانحدار الخطي المقدر

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) وكل المتغيرات المستقلة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد نموذج انحدار الخطي بين مستوى المخاطر الائتمانية والمتغيرات المستقلة فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (4)

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$				
β	0.244	1.252	-1.283	3.426	-0.023
T	12.647	0.750	-8.333	3.583	-1.689
Sig	0.000	0.465	0.000	0.003	0.112
R	0.948				
R ²	0.898				
F	32.941	Sig	0.000		
n	30				
DW	1.487				

من الجدول رقم (5) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يكون كما يلي

$$Y = 0.244 + 1.252X_1 - 1.283X_2 + 3.426X_3 - 0.023X_4$$

حيث أن:

Y: تمثل المخاطر الائتمانية

X₁: تمثل نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول

X₂: تمثل نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر

X₃: تمثل نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

X₄: تمثل نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض

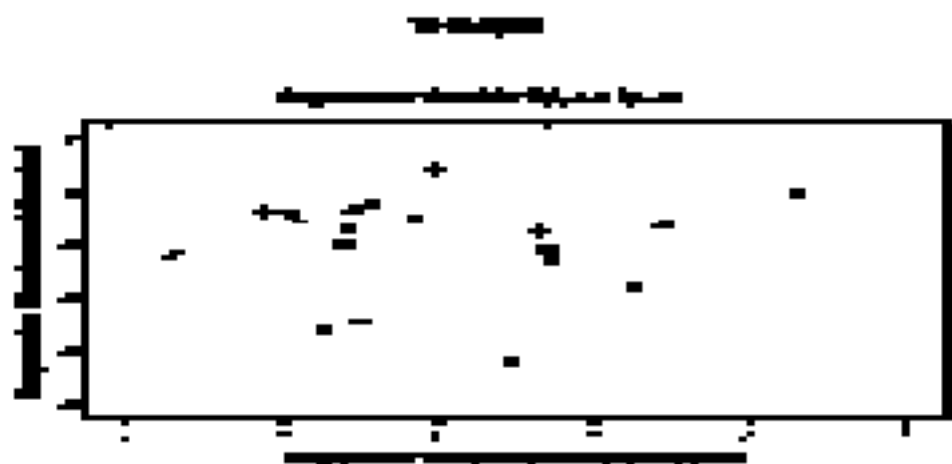
4. القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة تم

استخدام الطرق التفسيرية التالية:

1- اختبار عام لافتراضات التحليل

لمعرفة ما إذا كانت معظم فرضيات التحليل متحققة أم لا تم استخدام الرسم البياني لقيم الأخطاء المعيارية مع القيم المعيارية للقيم المقدرة فكانت النتائج كما بالشكل رقم (1)



شكل رقم (1)

التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

من الرسم نلاحظ معظم النقاط متمركزة بشكل منتظم حول الصفر فهذا يدل على تحقق معظم فرضيات التحليل

2- معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في صفحة المخرجات نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 8980. وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 89.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) والباقي (10.2%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة جداً مما يدل على معنوية العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة

ج. تحليل التباين

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة تم استخدام

جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5) حيث كانت

الفرضية الصفرية: -جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)

الفرضية الصفرية: -واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي (يختلف عن الصفر)

جدول رقم (5) تحليل التباين للعلاقة

مصدر الاختلاف	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الانحدار الخطي	.040	4	.010	32.941	.000 ^a
الخطأ العشوائي	.005	15	.000		
المجموع	.045	19			

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائي الاختبار 32.941 بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية إحدى معاملات الانحدار على الأقل

3- اختبار T

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حده تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6) حيث كانت

الفرضية الصفرية: -ليس هناك دلالة معنوية لمعامل الانحدار

الفرضية الصفرية: -هناك دلالة معنوية لمعامل الانحدار

جدول رقم (6) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الثابت	0.244	12.647	0.000
معامل انحدار Y على X1	1.252	0.750	0.465
معامل انحدار Y على X2	-1.283	-8.333	0.000
معامل انحدار Y على X3	3.426	3.583	0.003
معامل انحدار Y على X4	-0.029	-2.468	0.025

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن

1- قيمة إحصائي الاختبار لثابت المعادلة (12.647) بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية الثابت في المعادلة

2- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول (0.750) بدلالة معنوية محسوبة 0.465 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية معامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول

3- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر (-8.333) بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر

4- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك إلى أجمالي الودائع (3.583) بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك إلى أجمالي الودائع

5- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك على اجمالي القروض (-2.468) بدلالة معنوية محسوبة (0.025) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار مخاطر الائتمان على نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض.

6- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن معامل التحديد المعدل يساوي 8980. وبدلالة إحصائية (0.000) وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 89.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) والباقي (10.2%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة جداً مما يدل على معنوية العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة.

2. أظهرت نتائج اختبار (T) المستخدمة لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حده النتائج التالية:

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول في المخاطر الائتمانية، حيث كانت مستوى الدلالة 0.465 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 المعتمدة في الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول الخطرة في المخاطر الائتمانية، حيث كانت مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) المعتمدة في الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع في المخاطر الائتمانية، حيث كانت مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) المعتمدة في الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض في المخاطر الائتمانية، حيث كانت مستوى الدلالة 465 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 المعتمدة في الدراسة.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة استخدام رأس المال الممتلك الاستخدام الأمثل لتمويل الموجودات بما يحقق للمصرف حماية أفضل لأموال المودعين، وتجنب انخفاض معدل العائد على أموال المساهمين.
- يعد رأس المال الممتلك من العناصر المهمة عن تأسيس المصرف فضلاً على كونه من أهم أنواع مصادر التمويل لأنه يساعد في توفير السيولة وحماية أموال المودعين من المخاطر خاصة الائتمانية منها، ولذلك يجب على المصرف الاهتمام به من خلال العمل على تنشيطه.
- يجب العمل على دراسة المخاطر الائتمان بشكل دقيق التي يوجهها المصرف من خلال توعية وتدريب العاملين بالمصرف على كيفية التعامل معها.

المراجع

- العبيدي، زياد نجم، وعبد الخالق، رائد "أثر التغير في رأس المال الممتلك على الربحية المصرفية" دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السادس العدد 14، 2011
- العلي، أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد العراق، 2013
- جهاد، حفيان، "إدارة المخاطر في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 2012
- دليلة، بوعلي، "غدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015
- صالح، مفتاح وفريدة، معارفي، "المخاطر الائتمانية، تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.
- سعيد، بلال نوري، ومحمد، عبد الحسين جاسم، "أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية" دراسة مقارنة بين مصرفي الأردن الكويتي والراجحي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الثاني والعشرون، 2008
- هادي، هالة عابد، "أثر رأس المال الممتلك في أسعار الأسهم، دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثالث عشر، العدد 44 الفصل الثالث (2018)